الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع: 10 نوفمبر 2023**
- **جدول الأعمال:الاستماع إلى وزارة الداخلية حول مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.**
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 10**
  - **المعتذرون: لا أحد**
  - **الغائبون: لا أحد**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:26**
- **افتتاح الجلسة: 09.45** **رفع الجلسة: 16.05**

I- مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للســـلاح، يوم الجمعة 10 نوفمبر 2023 جلســـة خصـصـتها للاسـتماع إلى ممثلين عن وزارة الداخلية حول مهمة الداخلية من مشـروع ميزانية الدّولة لسـنة 2024 وذلك بحضـور نائبة رئيس المجلس وعدد هام من النواب من غير أعضـاء اللجنة الذين واكبوا اشغال هذه الجلسة.

هذا، وفي مفتتح الجلسة، وبعد الترحيب بالوفد الممثل لوزارة الداخلية، عبّر رئيس اللّجنة باسمه وباسم كافة أعضاءها عن التقدير الكبير لجهود المؤسسة الأمنية ومثنيا على النجاحات الأمنية المحقّقة في سبيل تحقيق أمن المواطن والمجتمع.

وإثر ذلك تدخّل السيد الكاتب العام لوزارة الداخلية منوّها بروح الانسجام والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية ومؤكّدا أهمية اللجان البرلمانية في القيام بمهامها وفق الآليات الرقابية التي كفلها دستور 25 جويلية 2022 للوظيفة التشريعية ليتولى إثر ذلك تقديم عرض مفصّل حول أهمّ ملامح وتوجّهات ميزانية مهمّة الداخلية لسنة 2024، مبيّنا بداية أنّها تنصهر في إطار التوجهات الكبرى التي نصّ عليها منشور السيد رئيس الحكومة حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ومذكّر باستراتيجية المهمة المتمثلة في ضمان سيادة الدولة التونسية وتحقيق أمن المواطنين وتقديم الخدمة إلى مستحقيها على أساس علوية القانون والحياد والمساواة اعتمادا على موارد بشرية ذات كفاءة عالية وإمكانيات مادية حديثة، حيث يعمل على تحقيق هذه الاستراتيجية خمسة برامج وهي الأمن الوطني والحرس الوطني والحماية المدنية والشؤون المحلّية والقيادة والمساندة.

هذا، وأبرز السيد الكاتب العام لوزارة الداخلية، أنّ حجم مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2024 قد شهد تطورا بنسبة 2% مقارنة بميزانية 2023.

وفي مَرحلة موالية، قدّم المتدخّل بسطة حول أبرز خصائص مشروع ميزانية المهمة للسنة المالية المقبلة وتتعلّق المشاريع والأنشطة المقترحة لتنفيذ برامج الوزارة، أساسا بتحقيق أربعة أهداف وهي على التوالي:

– الحفاظ على الأمن العام من كلّ أشكال الجريمة: تتمثل هذه المشاريع في تدعيم منظومة الحدود البرية والبحرية، حيث أكّد المتدخّل على الأولوية القصوى التي توليها وزارة الداخلية لتأمين الحدود البرية والبحرية، وذلك بغاية التصدي للتهديدات الإرهابية ومكافحة التهريب ومحاولات التسلل. وفي هذا الإطار تم اقتراح برمجة اعتمادات لتدعيم البنية الأساسية للوحدات الحدودية وتجهيزها بالإضافة إلى تدعيم وسائل العمل بالوحدات الحدودية البحرية.

كما تعتزم الوزارة كذلك اقتناء تجهيزات خاصة، حيث تسعى إلى مزيد توفير التجهيزات والمعدات الأمنية العصرية الموضوعة على ذمة مختلف الوحدات الأمنية بما يستجيب لمتطلبات العمل الأمني خاصة في مجال مقاومة الإرهاب والجريمة وحماية الحدود البرية والبحرية، وتتمثل في تجهيزات خصوصية لفائدة الأمن والحرس الوطنيين (أسلحة بمختلف أنواعها، ذخيرة، وسائل حماية ذاتية للأفراد، معدات تدخل ...).

وتعمل الوزارة كذلك في إطار نفس المحور الاســـتراتيجي المذكور على توفير وســـائل النقل الضـرورية وصـيانتها حتى تتمكن الوحدات الأمنية من القيام بالمهام الموكولة إليها بالسـرعة والنجاعة المرجوّتين، وفي هذا الإطار تمت برمجة اعتمادات لتدعيم أسـطول وسـائل النقل، بالإضـافة إلى تعهّد وسائل النقل وصيانتها.

كما تسعى وزارة الداخلية، في ذات المجال إلى تدعيم بنيتها الأساسية وذلك عبر مواصلة تنفيذ برنامج بناء مقرات جديدة وتهيئة وترميم المقرات الحالية وذلك بهدف تحســـين وتقريب الخدمة إلى المواطن وتوفير ظروف عمل ملائمة للأعوان، وتبعا لذلك تم اقتراح تخصـــيص اعتمادات لإنجاز مشـــاريع البنية الأســـاســـية الخاصـــة بمقرات الأمن والحرس الوطنيين إضـــافة إلى بناء وتهيئة مقرات الإدارات الجهوية.

كما خّصـــصـــت وزارة الداخلية صـــلب مشـــروع ميزانيتها اعتمادات بهدف اقتناء تجهيزات لمختلف الثكنات والفرق والمراكز وذلك حرصـــا منها على توفير ظروف العمل الملائمة للأفراد بمختلف المقرات المركزية والجهوية بما يتماشى وطبيعة العمل الأمني.

وأخيرا فيما يتعلق بأنشطة هذا المحور الاستراتيجي الأول، بيّن الكاتب العام لوزارة الداخلية أنّه قد تم تخصيص مشـاريع وتدخلات لدعم الشـرطة الفنية والعلمية والتي تعتبرها الوزارة ركيزة أسـاسـية في العمل الأمني خاصـة في مجال الكشـف عن الجريمة باسـتعمال التكنولوجيات الحديثة في مجالات متعددة منها الاختبارات العلمية والتحليل الجيني وغيرها.

- الحدّ من الكوارث والحوادث وتأثيراتها: بيّن الكاتب العام لوزارة الداخلية حول المشـــاريع المتعلقة بتحقيق هذا الهدف، أنّ مشـروع ميزانية مهمة الداخلية لسـنة 2024 قد تضـمّن عدة أنشـطة وتدخلات بغرض الحدّ من الكوارث والحوادث وتأثيراتها وتتمثل في تدعيم السـلامة المرورية، وذلك عبر مواصـلة تنفيذ اسـتراتيجية وزارة الداخلية لتعزيز وتطوير السـلامة المرورية بمختلف الطرقات بهدف التقليص من حوادث المرور، بالإضـــافة كذلك للديوان الوطني للحماية المدنية، حيث تمّ رصـد اعتمادات بقسـم نفقات التدخلات لفائدته لاقتناء وسـائل التدخل والمتمثلة أساسا في اقتناء شاحنات إطفاء حرائق غابات وشاحنات خاصة وسيارات اسعاف وتجهيز الثكنات والوحدات الجهوية بالآلات والتجهيزات والمعدات الخصوصية وإنجاز الدراسات وانجاز مشاريع بناء و كذلك ترميم مقرات وحدات الحماية المدنية.

– دعم الجماعات المحلية: حيث أبرز الكاتب العام لوزارة الداخلية أنّه قد تمّ، صلب مشروع ميزانية المهمة، إقرار تدخلات لمساندة الجماعات المحلية وذلك من خلال تخصيص إعتمادات لتدخلات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية،

إضافة إلى تمويل مشاريع الجماعات المحلية عبر تدخلات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان المساعدات غير الموظّفة لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية مع تخصيص اعتمادات لدعم القدرات للجماعات المحلية ومنحة لتمويل مشاريع البلديات المحدثة، كما خصّصت وزارة الداخلية، في إطار تنفيذ مخططات هذا المحور الاستراتيجي كذلك، لفائدة الوكالة البلدية للخدمات البيئية اعتمادات صلب مشروع ميزانية المهمة بعنوان "الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات".

– تحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية:

أكّد المتدخّل في هذا الإطار، مدى حرص الوزارة على دعم قدرات منتسبيها وتحسين توظيف الموارد المتوفرة وتدعيم الجاهزية وذلك من خلال عدّة مستويات كالتكوين والرسكلة والإحاطة الصحية والاجتماعية بأبناء وزارة الداخلية. ولهذا الغرض أوضح الكاتب العام للوزارة أنه قد وقع تخصيص اعتمادات لتعزيز العنصر البشري وذلك باقتراح الترخيص في انتداب 1500 عونا خلال سنة 2024 وفق التوزيع التالي (برنامج الأمن الوطني 700 عون، برنامج الحرس الوطني 600 عون، برنامج الحماية المدنية 200 عون)، أما بالنسبة للتكوين فقد تم برمجة اعتمادات جملية بعنوان منح مختلفة لمدارس التكوين .

إضافة لتوسيع وترميم وتجهيز مدارس التكوين للأمن الوطني والحرس الوطني ومدرسة التكوين للحماية المدنية والمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي.

كما أضاف، في نفس الإطار، أن وزارة الداخلية تعتزم استكمال مشروع إنجاز كلية الشرطة بالنفيضة بهدف الاستجابة لمتطلبات التكوين الأمني العالي ومزيد تأهيل الإطارات العليا لقوات الأمن الداخلي في مجال القيادة والتسيير والتنسيق.

ولغاية نفس الهدف، خصصت الوزارة اعتمادات لفائدة مركز الإعلامية لوزارة الداخلية لتمويل مشاريع المركز والمتمثلة أساسا في تركيز تجهيزات في إطار مشروعي بطاقة التعريف البيومترية الوطنيّة وجواز السفر البيومتري، وكذلك تعزيز التغطية الشبكية للوحدات الأمنية.

أما فيما يتعلّق بجانب الإحاطة الصحية والاجتماعية لمنتسبي وزارة الداخلية، فقد أكد المتدخل برمجة اعتمادات لتجهيز قاعات العلاج ولتجهيز مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى

ولتغطية نفقات تسييره، إضافة لاستكمال اجراءات اقتناء قاعة قسطرة وتهيئتها وتنصيبها لفائدة قسم طب القلب والشرايين بالمستشفى.

وعلى المستوى الاجتماعي، أوضح الكاتب العام لوزارة الداخلية أنّ هذه الأخيرة تولي أهمية بالغة للعمل الاجتماعي نظرا لدوره في الإحاطة بالأفراد والرفع من معنوياتهم، وفي هذا الإطار خصصت الوزارة اعتمادات بعنوان 2024 لدعم تعاونيات ووداديات الموظفين والأعوان إضافة إلى إسناد منحة لفائدة ديوان مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية.

وفي مرحلة موالية، تناول أعضاء اللجنة الحاضرون والنواب المواكبون لجلسة الاستماع الكلمة حيث أبدوا جملة من الاقتراحات والاستفسارات حول ميزانية المهمة وبرامجها ومشاريعها.

حيث تمّ الاستفسار حول برنامج الوزارة صلب مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024 لإنجاز إحداثات جديدة لمناطق ومراكز أمن وحرس في العديد من الجهات والنقاط التي تفتقر لذلك وفق تأكيد بعض النواب المتدخلين، وكذلك برنامجها في ترميم وصيانة وتهيئة المقرات الموجودة التي تستدعي تدخلات عاجلة لتعهدها،

كما أكد عدد من النواب على ضعف الإمكانيات اللّوجستية المخصصة للعمل الامني من خلال النقص الملاحظ في أسطول السيارات الأمنية في عدّة مناطق وتساءلوا حول خطة الوزارة في تجديده وتطعيم المقرات الامنية التي تسجّل نقصا في هذا الإطار بوسائل النقل الضرورية،

وفي نفس السياق، تم التأكيد على أهمية دعم المجهودات الأمنية الرامية للتصدي لكل أنواع الجريمة وذلك عبر العمل على توفير كل الوسائل المادية واللوجستية والبشرية اللازمة خاصة بالمناطق التي تكثر فيها هذه الظواهر مثل الحدود البرية والبحرية فيما يتعلق بمقاومة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المنتجات الوطنية المدعمة والثروة الحيوانية إضافة إلى التشديد على أهمية تأمين حصص استمرار ليليّة ودعم التواجد الأمني ببعض المناطق،

وفي موضوع مماثل، أشار عدة نواب الى أن محيط المؤسسات التربوية أصبح يُمثل في السنوات الأخيرة هاجسا حقيقيا لدى الأولياء ومختلف الفاعلين في المجال التربوي نظرا لارتفاع منسوب الانحراف والجريمة وتساءلوا في هذا الإطار حول مجهودات الوزارة للتصدي لهذه الظواهر التي تهدد أبناءنا وبناتنا التلاميذ وكذلك المدرسين،

وفي مجال آخر، ثمّن بعض النواب التجربة النوعية التي انطلقت في اعتمادها وزارة الداخلية منذ 2014 والمتصلة بمقاربة شرطة الجوار كنموذج أمني يطمح إلى بناء علاقة متينة بين عون الأمن والمواطن وذلك من خلال تركيز عدد من المراكز النموذجية تم الفصل داخلها بين قسم المجال العدلي

وقسم الخدمات الإداريّة مع الاستفسار في هذا الإطار حول مشروع الوزارة في المواصلة في هذا البرنامج ودعمه وتعميمه،

كما تم الاستيضاح من قبل بعض النواب حول مستوى تقدم مشروعي بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري ومدى تنزيل هذين المشروعين صلب ميزانية مهمة وزارة الداخلية لسنة 2024،

إضافة للتساؤل حول خطة وزارة الداخلية صلب مشروع مهمتها لسنة 2024، في دعم السلامة المرورية والتقليص من الحوادث للحدّ من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء وقوعها،والاستفسار حول استعدادات وزارة الداخلية لتأمين الاستحقاقات الانتخابية القادمة وكذلك حول استراتيجية الوزارة للنزاهة ومكافحة الفساد والرشوة والحوكمة في قطاع الامن.

وفي مجال برنامج الحماية المدنية، استفسر النواب المتدخلون حول مدى وجود مشروع في بناء مقرّات جهوية ومحلية جديدة للحماية المدنية في المناطق التي تفتقر لذلك لتحقيق التغطية الملائمة لهذه المناطق وخاصة النقاط الحساسة منها وللتقليص في معدل المدة الزمنية المستغرقة للوصول الى مكان التدخل، إضافة إلى التساؤل حول برنامج الوزارة لحلّ بعض الإشكاليات في علاقة بعدد من مقرات الحماية المدنية. مع التأكيد على ضرورة دعم الوسائل المادية واللوجستية للحماية المدنية وتعزيز الأسطول من الشاحنات وسيارات الإسعاف أخذا بعين الاعتبار التسارع الملحوظ في وتيرة التدخلات سنويا وما يتطلبه ذلك من تطوير الجاهزية واضفاء المزيد من النجاعة في عمليات الانقاذ.

أما فيما يتعلق ببرنامج الجماعات المحلية، فقد سجلت الجلسة عدة استفسارات وملاحظات من النواب الحاضرين تمثلت بالخصوص في التساؤل حول تدعيم مشروع الميزانية الماثل للبلديات المحدثة ومدى وجود آليات لتسهيل انطلاقتها ومساعدتها بالموارد المالية والوسائل المادية واللوجستية اللازمة، وكذلك الاستفسار حول أسباب تعطّل تقدّم البرنامج الخصوصي لتنمية البلديات المحدثة في علاقة بتحويل القسط المالي المتعلق بالجهة الممولة لفائدة هذا البرنامج. مع التأكيد على أهمية حلحلة جملة من الإشكاليات في علاقة بسير العمل البلدي والمرافق التي يقدّمها بعد حلّ المجالس البلدية مثل إسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء،

كما استفسر بعض النواب حول مشروع الوزارة في مقاومة الانتصاب الفوضوي، إضافة إلى مكافحة البناء العشوائي والدعوة في هذا الإطار إلى مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وتنقيح مجلة التهيئَة التّرابية والتعمير. كذلك التساؤل حول برنامج الوزارة المعتمد في مقاومة الحشرات.

وفي نطاق آخر، استوضح بعض النواب الحاضرين حول الوضعية القانونية لجهاز الشرطة البيئية ومآل التجهيزات والممتلكات التي كانت على ذمّته. كما اقترح أحد النواب اعفاء البلديات التي يوجد بها مصبات فضلات وتعاني من مشاكل بيئية من دفع معلوم الأداء على العقارات المبنية.

وفي علاقة بتحسين وتطوير موارد وزارة الداخلية، أجمع النواب على ضرورة توفّر الاعتمادات اللازمة لمهمة الداخلية بغرض تشجيع وتحفيز منتسبيها ودعم إجراءات وآليات الإحاطة الصحية والاجتماعية الخاصة بهم وتخصيص اعتمادات للتكوين والرسكلة وتحسين توظيف الموارد ضمانا لتطوير الجاهزية، مع طرحهم عدة استفسارات حول هذا الموضوع تمثلت أساسا في التساءل حول الاعتمادات المرصودة لدعم الإحاطة الصحية بأبناء الوزارة والمشاريع المبرمجة في إحداث وتطوير المرفق الصحي الأمني وتجاوز بعض النقائص المسجلة في الموارد البشرية والمعدات والاستيضاح حول برنامج الوزارة لسدّ ذلك . مع الدعوة إلى التسريع في اصدار عدد من التشريعات ذات العلاقة على غرار الأنظمة الأساسية الخاصة بالعمد والمعتمدين مع الدعوة إلى ضبط معايير دنيا للانتداب في هذه الخطط وإخضاعهم لبرامج تكوين حول قواعد التسيير الإداري والمالي والتواصل قبل مباشرة مهامهم. هذا بالإضافة الى التسريع في سدّ الشغورات في هذه الاسلاك،

وفي سياق دعم العمل التشاركي بين كل من الوظيفتين التشريعية والتنفيذية طلب عدة نواب حاضرين بعض التوضيحات حول علاقة النواب بالسلط الجهوية والمحلية في إطار تنفيذ المصلحة العامة.

وبعد الاستماع إلى تفاعلات السادة النواب الحاضرين، قدّم إطارات وزارة الداخلية أجوبتهم وتعليقاتهم حول جملة التساؤلات والملاحظات المثارة حيث بالنسبة للتساؤلات المتعلقة ببرنامج الوزارة في ترميم المقرات الامنية وإقامة مقرات جديدة، تمّ التأكيد على حرص الوزارة أن تكون مقراتها في حالة حسنة ولائقة من حيث الصيانة والتعهد بما يستجيب لمتطلبات العمل، مبيّنين أنه قد تم تخصيص اعتمادات لذلك في حدود المتوفر. أمّا بالنسبة للإحداثات الجديدة المبرمجة في شتى الاختصاصات لغاية تقريب الخدمات من المواطن، فأكّد ممثلو وزارة الداخلية أنها تخضع لعدة مقاييس مضبوطة تتعلق بالكثافة السكانية والمنطقة الجغرافية وغيرها، وفي علاقة ببعض المشاغل الجهوية المثارة في هذا الموضوع، تمّ توضيح أنّ الوزارة بصدد إيجاد حلول لذلك ودراسة الصيغ المثلى لتنفيذ مشاريع بناء مقرات جديدة في بعض المناطق التي تستوجب ذلك،

أما بخصوص التساؤلات المتعلقة بضرورة تعزيز الإطار البشري للمؤسسة الامنية وسدّ الشغورات خصوصا على مستوى المناطق الحدودية، ذكّر ممثلو الوزارة ببرنامج الانتدابات صلب الميزانية المعروضة مع التأكيد على أنّ هذا العدد غير كاف ودون المأمول لسدّ الحاجيات الحاصلة.

وفيما يتعلق بالنقص المسجل في أسطول النقل بالمقرات وضرورة تعزيزه، بيّن ممثّلو وزارة الداخلية أنّ مشروع الميزانية رغم الوضعية المالية الحالية تَضمّن اعتمادات ستُوجه لمواصلة تدعيم وتطعيم هذا الاسطول بوسائل نقل جديدة وتجهيز الوحدات الأمنية المفتقدة لهذه الإمكانيات من ذلك الإشارة الى رصد اعتمادات هامة لتنفيذ برنامج استثنائي لاقتناء 537 سيارة أمنية و135 دراجة نارية حيث تمّ الشروع في إجراءات اقتناءهم هذه السنة وستخصّص هذه الوسائل بدرجة أولى للمراكز التي ليس لها وسيلة نقل،

وفي إجابتهم حول برنامج شرطة الجوار، أكّد ممثلو وزارة الداخلية على الخطوات المهمة التي تم اتخاذها في اطار النموذج التونسي لشرطة الجوار، مشيرين إلى حرص الوزارة على مواصلة العمل على تعميم هذا المشروع ومزيد تنمية هذه المراكز مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار للوضعية الحالية للمالية العمومية وما يتطلّبه ذلك من اعتمادات مالية كبيرة.

أما فيما يتعلق بالتساؤل حول برنامج الوزارة لدعم البنية التحتية للمراكز الحدودية، تمّ تقديم بيانات تخصّ مشاريع الوزارة في تهيئة وبناء مراكز حرس صلب ميزانية 2024، حيث تمّ تخصيص 198 م د لإنجاز 405 مشروع بين دراسات ومشاريع في طور الإنجاز ومشاريع جديدة، خصّصت منها الوزارة 104 مشروعا لتهيئة المراكز الحدودية منها 48 مقرّا تمّ استيفاء إنجازه. أما بالنسبة للمشاريع المتعلقة بترميم وبناء مراكز وثكنات الامن الوطني، فقد خصّصت الوزارة صلب مشروع الميزانية ما قيمته 29 م د سيتم رصد نسبة هامة منها لمراكز المناطق الحدودية والداخلية،

وتفاعلا مع التساؤلات المتعلقة ببرنامج الوزارة المتعلق بالسلامة المرورية، أكّد المتدخلون على إيلاء هذا البرنامج الاهمية القصوى باعتباره يتعلق بسلامة المواطن حيث تتوجه الإدارة في هذا الإطار نحو تعميم المراقبة الآلية للطرقات، إضافة لاعتزامها مراجعة بعض الفصول لمجلة الطرقات لتدعيم الجانب الردعي لطبيعة المخالفات المرورية المرتكبة. كما تمّ تخصيص اعتمادات مالية للمرصد الوطني للسلامة المرورية بغرض تدعيم الجانب التوعوي والتحسيسي ودعما للثقافة المرورية،

وبخصوص الاستفسارات المتعلقة بالتحول الرقمي صلب وزارة الداخلية، تمّ التأكيد على انخراط الوزارة في هذا البرنامج والعمل على بلورة توجهات وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي للفترة القادمة في إطار برنامج الحكومة الالكترونية. مع تأكيد الجهد المتواصل لرقمنة

خدماتها الإدارية المسداة على غرار بطاقة السوابق العدلية عدد 3 ووثائق الحالة المدنية وشهادة الإقامة ورخصة البناء وغير ذلك من الخدمات البلدية.

هذا بالإضافة الى العمل في إطار الخطة الوطنية المتعلقة بتعميم الخلاص الالكتروني لكل الوثائق الإدارية وذلك عبر تطبيقة تمكّن كل مواطن من الدخول ومعرفة جهة وآجال ومراحل وإجراءات الحصول على الخدمة E-Paymenent.مع التأكيد في نفس المجال على أنّ الوزارة تشتغل على عدة محاور لتفعيل الرقمنة صلب جميع مصالحها المركزية والجهوية وذلك على مستوى تطوير البنية التحتية الرقمية عبر تركيز الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة لمصالح الوزارة من خلال تعميم ربط المراكز الأمنية بالانترنات والعمل على تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية " GRB " بالبلديات والقباضات البلدية وكذلك العمل على تعزيز الأمن السيبرني الوطني ومقاومة الجريمة الإلكترونية،

وفيما يتعلق باستفسارات النواب الحاضرين حول الاستعدادات الأمنية للاستحقاقات الانتخابية القادمة على غرار انتخابات المجالس المحلية ضمن مسار تركيز المجلس الوطني للأقاليم والجهات، أكّد ممثلو وزارة الداخلية انه تم التحضير لهذه الاستحقاقات بالتعاون والتنسيق المسبق مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك بعد صدور المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرّخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلّية وتركيبة المجالس الجهويّة ومجالس الأقاليم عبر الانطلاق في توفير الأرضية والمستلزمات الضرورية مع جميع الأطراف المتداخلة لتسهيل تنظيم هذه الانتخابات من خلال الخارطة الجديدة للعمادات بالجمهورية التونسية.

وحول التقدم في موضوع مشروعي بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري، تم التأكيد أنه تقرر الموافقة النهائية مؤخرا خلال جلسة عمل وزارية على هذين المشروعين، ليتم عرضهما في أقرب الآجال على اجتماع مجلس الوزراء واحالته في مرحلة نهائية إلى مجلس نواب الشعب. مع الإشارة الى رصد اعتمادات صلب مشروع الميزانية المعروض لتنفيذ هذين المشروعين.

وبخصوص المجال المتعلق بالنزاهة وبمكافحة الفساد والرشوة في قطاع الامن، تم التأكيد أن الوزارة لا تتوانى عن مساءلة ذوي الشبهة ومحاسبتهم كإجراءات ردعية وزجرية تحرص على تطبيقها دون تردد ولكن، في المقابل دون اغفال الجوانب الأخرى المتصلة خاصة بالبعد التوعوي والتحسيسي والتدريبي وفق المبادئ المضمنة بمدونة سلوك قوات الأمن الداخلي. هذا بالإضافة الى

الأنشطة التي تقوم بها خلية الحوكمة الرشيدة بالوزارة إضافة الى العمل على جملة من التعديلات التي سيتم إدخالها على الأنظمة الأساسية المنظمة للقطاع.

كما قدّم، في جانب آخر، ممثلو وزارة الداخلية معطيات حول الأسئلة المثارة في علاقة ببرنامج الحماية المدنية حيث تم التوضيح أنّ من بين الأهداف الرئيسية التي يعمل عليها برنامج الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتقليص الفترة الزمنية للوصول لمكان الحادث، وذلك يتطلب توفر تجهيزات ووسائل معينة، أما بالنسبة للمقرات فإنّ الوزارة لها دليل إجرائي يشمل الامكنة التي تستوجب مراكزا للحماية المدنية وذلك على أساس معايير علمية مثل مستوى الاخطار والمسافة الكيلومترية بين المراكز ومدى توفر العقار وغيرها. كما تمّ التأكيد، في علاقة ببعض المشاغل الجهوية التي أثارها النواب في الموضوع، أنّ الوزارة تعمل على حلحلة الإشكاليات التي تعترض إتمام تركيز مقرات الحماية المدنية المبرمجة في بعض المناطق على غرار التخصيص العقاري وإتمام مرحلة الدراسات والاتفاق مع المقاولين وغيره. كما تم تقديم جملة من المعطيات الإحصائية حول توزيع فرق الحماية المدنية ومشاريع الاحداثات الجديدة المبرمجة على المدى القريب والمتوسط.

أما بخصوص عدم فتح بعض مراكز الحماية المدنية التي تمّ إنشاءها، تمّ التأكيد على أن السبب يرجع لضعف الإمكانيات المالية حيث يوجد 3 مراكز بانتظار تجهيزها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لفتحها، بالإضافة لبعض المراكز على الطرقات السريعة.

وحول ما أثير من نقص في وسائل التدخل من شاحنات الإطفاء وسيارات الإسعاف، تمّ بيان أنّ مشروع ميزانية البرنامج قد رصد به مبلغ 7 م د لاقتناء وسائل تدخّل مع الإشارة ان المبلغ المرصود لا يُمكِّن من تحقيق الاقتناءات الضرورية واللازمة في ظل ارتفاع تكلفتها حيث أنّ سعر شاحنة الإطفاء الواحدة يقارب الـ 1،25 م د.

وفي مجال موالي، قدّم إطارات الوزارة الحاضرون عدة توضيحات حول استفسارات النواب المتعلقة ببرنامج الشؤون المحلية حيث أكدوا أنّه بخصوص التساؤلات المتعلقة بمشروع الوزارة في تعزيز الوسائل المادية والبشرية واللوجستية للبلديات المحدثة، تمّ منذ سنة 2019 إقرار برنامج خصوصي لتنمية البلديات المحدثة يخصّ 86 بلدية وذلك بتمويل قدره 336 م د عن طريق القروض الخارجية والهبات، حيث يتمّ دفع هذه المبالغ على ثلاثة أقساط حسب تقرير رقابة يعدّ في الغرض على أساس تقدّم تنفيذ البرنامج، وبيّنوا أنّ هذا البرنامج قد شهد تعثرا منذ جوان 2022 على إثر عدم صرف بقية القسط الاول من الجهة المانحة مؤكدين أنّ الوزارة ماضية في حلّ هذا الملف قبل نهاية السنة الحالية،

كما أوضحوا في نفس الإطار، أنّ هذا البرنامج الخصوصي قد تضمّن خطة انتداب 1031 إطار من مختلف الاختصاصات، لم يتسنّ تنفيذها نظرا لما سبق بيانه، مما جعل وزارة الداخلية تقوم بمجهود إضافي لانتداب 199 خطة من ضمن الخطط المطلوبة من هذه البلديات وعددها 244 أما بقية الخطط فهي في طور الإنجاز.أما فيما يتعلّق بمناظرات الانتدابات التي أجرتها البلديات بعد حلّ المجالس البلدية، فأكّد ممثلو وزارة الداخلية أنّهم بصدد التثبت من احترامها لكافة الإجراءات والمبادئ القانونية والتدقيق فيها.

وبخصوص الاستفسارات المتعلقة بتسوية الملفات المعطلة لإسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء، وضّح ممثلو وزارة الداخلية وبالنظر الى الإشكاليات العملية التي رافقت هذا الملف بعد حلّ المجالس البلدية، أن الوزارة تقوم حاليا بإعداد منشور لضبط الوضعيات القابلة للتسوية وإيجاد حلّ لهذه الإشكاليات وهو في مراحله الأخيرة.

أما بالنسبة لما تمّ ملاحظته حول ضرورة مراجعة مجلة الجماعات المحلية، فقد تم التأكيد على وعي الوزارة بالحاجة اليوم لمراجعة شاملة للمجلة حيث لم تعد هذه الاخيرة متلائمة مع أحكام دستور 25 جويلية 2022، مع الإشارة، في هذا الإطار أنّ لوزارة الداخلية تصوّر شامل لمراجعة المجلة، وقد تم الانطلاق فيه فعليا بتشريك كل الأطراف المتدخلة والعمل تقدم أشواطا مهمة.

وفي إجابة عن تساؤل حول الوضعية القانونية لجهاز الشرطة البيئية ولممتلكاته المنقولة إثر حلّه، أكّد ممثلو وزارة الداخلية أنهم قد قاموا بالإجراءات اللازمة لتصفية الوضعيات الإدارية للأعوان المنتسبين لهذا الجهاز عبر إعادة توظيفهم وادماجهم في خطط أخرى كما تمّ إحالة ملكية الجزء الاكبر من السيارات للبلديات مع بقاء عدد صغير منهم ستتخذ فيه الوزارة الإجراءات اللازمة في القريب.

وفي سياق آخر، تعلّق ببرنامج وزارة الداخلية لمزيد تحسين توظيف مواردها وتطوير الجاهزية، بيّن ممثلو الوزارة أنه قد تمّ تخصيص اعتمادات مالية محترمة صلب مشروع ميزانية 2024 سيتمّ توجيهها لتجهيز قاعات علاج وتجهيز مستشفى قوات الامن الداخلي بالمرسى، إضافة إلى البدء في اقتناء قاعة قسطرة وتهيئتها وتنصيبها لفائدة قسم طب القلب والشرايين بالمستشفى المذكور.

أما بالنسبة للملاحظات المُتعلقة بالدعوة إلى التسريع في وضع إطار قانوني لسلك العمد والمعتمدين وتحديد معايير للتعيين صلب هذه الخطط، تمّ التأكيد أنّ الوزارة مع هذا المقترح وقد

شرعت في تنظيم الإطار القانوني عبر اقتراح مشروع أمر لضبط النظام الاساسي للعمد تمّ به تحديد معايير وشروط للانتداب وهو الآن على مستوى رئاسة الحكومة.

وحول بالشّغورات الحاصلة في العمد والمعتمدين ببعض المناطق، تمّ توضيح أنه تم تسجيل 20 شغورا في خطة معتمد وشغورين اثنين في خطة معتمد أول والعمل جار على سدّ ذلك في أقرب الآجال. أما بالنسبة للتكوين فقد أفاد ممثلو وزارة الداخلية أنّ الوزارة بصدد برمجة دورة تكوينية لـ 160 معتمدا جديدا وذلك باعتمادات قدرها 100 أد في نطاق التعاون الدولي.

وتفاعلا مع الاستيضاحات المسجلة بخصوص علاقة المصالح الجهوية والمحلية بالنواب في إطار دورهم التمثيلي بالدوائر الانتخابية التي يمثّلونها، أكّد ممثّلو الوزارة أنّ كل مصالحها تعمل على تكريس مبدأ التشاركية بين المسؤولين الجهويين والمحليين من جهة وبين النواب من جهة ثانية وجميع القوى الحية والفاعلة وذلك لما فيه خير المواطن في الجهة وتحقيق المصلحة العامة، مع الإشارة وأنه تمّ تعميم مذكّرة عمل في الغرض على جميع المصالح الجهوية الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية.

II- قرار اللّجنة:

الشروع في إعداد تقرير ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024 على ضوء جلسة الاستماع المنعقدة لعرضه على أنظار الجلسة العامة حسب الآجال المقررة.

رئيس اللجنة	**مُقرّر اللجنة**
عَادل ضيّاف	**ثَابت العَابد**